E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الأمن الاقليمي و التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية

Regional security and security threats on the Algerian border

ليندة شرابشة

جامعة سوق أهراس ، الجزائر

cherabchal@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: **2019/05/24** تاريخ القبول: **2019/11/22** تاريخ النشر: **2020/01/31**

الملخص:

تتعرض الجزائر للعديد من التهديدات الاقليمية بسبب سقوط الأنظمة السياسية في بعض الدول منها تونس، ليبيا، اضافة الى الأزمة المالية و التي أثرت على الوضع الأمني في دول الساحل مما أدى الى انتشار الجريمة المنظمة، و الجرائم الارهابية، ظاهرة التهريب ، كما خلف الانتقال الديمقراطي في تونس عدة مشاكل على الحدود الجزائرية و التونسية دون أن ننسى الأزمة الليبية و التي تعتبر من أخطر الأزمات التي تهدد الأمن الداخلي و حتى الاقليمي في المنطقة لذلك كانت الحاجة ملحة الى ضرورة وضع الجزائر لخطة أمنية و اتباع استراتيجية فعالة تسعى من خلالها الى تأمين حدودها مع مختلف دول الجوار.

الكلمات الدالة:

الجزائر ، التهديدات، الأمن الاقليمي، الحدود ، الأزمات الداخلية.

Abstract:

Algeria is exposed to many regional threats due to the fall of political systems in some countries, including Tunisia, Libya, in addition to the financial crisis, which has affected the security situation in Sahel countries, leading to the spread of organized crime, terrorist crimes, the phenomenon of smuggling, as well as the transition Democracy in Tunisia has several problems on the Algerian and Tunisian borders, without forgetting the Libyan crisis, which is one of the most serious crises threatening internal and even regional security in the region, so there was an urgent need for Algeria to develop a security plan and pursue an effective strategy through which it seeks to secure a limit And this is with various neighboring countries.

Key Words:

Algeria, Threats, Regional security,borders,internal crises

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

إن الموقع الجغرافي و الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر في منطقة شمال افريقيا جعله محل أطماع العديد من الدول، حيث تتميز بسمات اقتصادية و ثروات طبيعية هائلة جعلتها تحتل الصدارة على مستوى القارة .أمام اللااستقرار السياسي ، و اللاأمن الذي تعيشه معظم الدول بسبب الاضطرابات الداخلية جراء نشوب نزاعات مسلحة، و ثورات داخلية و ظهور ما يسمى بثورات الربيع العربي مما دفع بشعوبها للهجرة الى الدول المجاورة، فكانت الجزائر هي الوجهة الأساسية و الأولى لهذه الشعوب. فأصبحت الحدود الوطنية الجزائرية مهددة بسبب انتشار العديد من الظواهر الخطيرة التي أضحت هاجسا خطيرا يهدد كل الدول، فانتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشعوب الافريقية، انتشار تجارة الأسلحة و المخدرات ، و ظاهرة التهريب بمختلف أنواعه، كما استفحل الارهاب الذي ما لبث حتى أصبح يهدد الأمن الداخلي، الاقليمي و حتى الأمن و السلم العالميين. فكان لزاما على الجزائر السعي الى اتخاذ كافة الاجراءات الأمنية للحفاظ على أمن و سلامة التراب الوطني خاصة تأمين الحدود الجزائرية الليبية و حتى التونسية اضافة الى كافة شريطها الحدودي مع دولة مالي، خاصة بعد سقوط الأنظمة السياسية في كل الدول المغاربية، فكانت الأزمة الليبية و الانتقال الديمقراطي في تونس و ومصر و كذلك الأزمة المالية.

لقد أصبحت هناك تهديدات أمنية فعلية تهدد الجمهورية الجزائرية خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الجزائر على اثر الحراك الشعبي الذي جاء تحقيقا لمطالب الشعب بضرورة تغيير كل الاطارات القائمة على رأس السلطة و انهاء عهدة رئيس الجمهورية ، حيث شهدت الجزائر مظاهرات سلمية عبر كامل التراب الوطني، للمطالبة بالتغيير و تطبيق الدستور، فكانت هناك أطراف خارجية تريد استغلال الظروف الداخلية التي تمر بها البلاد حتى يتم ضرب استقرار الدولة و التدخل في شؤونها. لقد تم اختيار هذا الموضوع من أجل البحث في الأطر القانونية للتهديدات الأمنية التي تمر بها الحدود الجزائرية من قبل قوى غايتها اثارة اضطرابات داخلية في الدولة، و زرع الفتنة و الفرقة بين شعبها و العمل على اثارة الفوضى و المساس بأمن و سلامة التراب الوطني .

لذلك فالإشكالية التي يمكن طرحها في هذا الصدد تتمحور أساسا حول:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ماهي طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد الحدود الإقليمية للدولة الجزائرية؟

وما هي آثارها المحتملة؟

المبحث الأول: ماهية الأمن الاقليمي

تسعى الجزائر جاهدة الى الحفاظ على أمنها و استقرارها و سلامة ترابها الوطني ، حيث يدخل هذا الأمر ضمن أولوياتها، اذ تعمل سياستها الخارجية على رسم استراتيجية أمنية من خلال اتخاذ كافة التدابير و الإجراءات اللازمة من خلال اقامة علاقات ودية و السعي الى حل النزاعات الاقليمية بين الدول المتجاورة خاصة فيما يتعلق بمنازعات الحدود، و تقديم كل ما في وسعها لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة و محاولة الوصول الى حلول ودية بغرض تحقيق أمن داخلي و اقليمي في المنطقة. و للدراسة هذه المسألة قسمنا الموضوع الى مطلبين نتطرق في المطلب الأول الى اعطاء مفهوم للأمن الاقليمي و ابراز أهم النقاط القانونية التي تتعلق بالتهديدات الأمنية في الجزائر في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاقليمي و مظاهر تهديده

يعد مصطلح الأمن من المفاهيم الصعبة حيث تعددت تعريفاته و تنوعت التصورات حول مفهومه ، و اختلفت مضامينه بين الباحثين و المفكرين و هذا راجع بالدرجة الأولى الى طبيعة البيئة الأمنية التي يعيشون فيها، و اختلاف التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول اضافة الى ارتباطه ببعض المفاهيم الأخرى كمصطلح التهديد، اللاأمن و بالتالي يصعب حصره في مفهوم واحد[1].

الفرع الأول: مفهوم الأمن الاقليمي

قبل التطرق الى اعطاء مفهوم للأمن الاقليمي لابد من تعريف مصطلح الأمن بصفة عامة و الذي أصبح يشكل هاجس كل الدول في ظل المتغيرات الدولية التي ظهرت في الوقت الراهن اذ أصبحت جل الدول تفتقر الى الأمن و الاستقرار السياسي بسبب تظافر مجموعة من الظروف و العوامل.

أولا: المفهوم العام الأمن

لقد ارتبط مفهوم الأمن لدى الدارسين بمفهوم اللاأمن بحيث عرفه البعض على أنه: " الفعل أو الحدث الذي يهدد بطريقة كارثية و في مدة قصيرة حياة سكان الدول، كما يهدد

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

مجموعة من الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام سير التنظيمات و التكتلات الخاصة شركات، تكتلات اقتصادية، المنظمات الدولية غير الحكومية.

عرفه: باري بوزان على أنه:" العمل على التحرر من التهديد و هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة عسكرية أو غير عسكرية"[2].و بالتالي فالأمن بصفة عامة انما هو تأمين سلامة الدولة من الأخطار التي الداخلية و الخارجية التي قد تؤدي الى وقوع الدولة المستهدفة تحت السيطرة الأجنبية نتيجة ضغوطات خارجية أو بسبب انهيارها الداخلي. عرفه هنري كاسنجر بأنه: "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق الحق في البقاء"[3].و عليه فالمفهوم الواسع للأمن شمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة ترابها و أراضيها، و ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي، و الاجتماعي الداخلي. أي أنه يكفل تحقيق الأمن الداخلي و الخارجي.و عليه فالأمن هو: تأمين كيان الدولة و المجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا و تأمين مصالحها و تهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[4].و حسب هذا المفهوم فان مفهوم الأمن بوجه عام يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية هي:

أ- تأمين كيان الدولة داخليا و خارجيا.

ب- تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي، و الاجتماعي.

ج- تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع .

ثانيا: تعريف الأمن الاقليمي

يعد الأمن الاقليمي أحد المصطلحات التي ظهرت على أعقاب الحرب العالمية الثانية في شكل هيئات و منظمات اقليمية، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا لا يستهان به في مجال حل و تسوية النزاعات بين الدول بطرق سلمية ،و تعددت تعريفات الأمن الإقليمي.

فهناك من عرفه بأنه:" اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري و تنظيمي لدول تلك الاقليم الى منع قوة خارجية في ذلك الاقليم، و جوهر تلك السياسة هو التبعية الاقليمية من جانب، و التصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب آخر، و حماية الوضع القائم من جانب ثالث"[5].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أما مدحت أيوب فعرفه على أنه: " اتخاذ خطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها"[6]. عرفه ميثاق الأمم المتحدة على انه البعد الدولي للأمن و المنظمات المعنية به و قد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الاقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين.

المطلب الثاني: عوامل تهديد الأمن الإقليمي

إن العلاقة بين مصطلحي " الأمن " و " التهديد " هي علاقة تأثير متبادل، لذلك كان لزاما البحث في مصادر تهديد الأمن بصفة عامة و الأمن الاقليمي بصفة خاصة و هناك عدة عوال تهدد أمن و استقرار الدول فقد تكون هناك عوامل داخلة و قد تكون عوامل خارجية.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

إن العوامل الداخلية التي تشكل تهديدا للأمن الداخلي و بالتالي تمس بأمن و سلامة التراب الوطني بسبب تظافر مجموعة من العوامل الداخلية و التي لها علاقة وثيقة بالدولة في حد ذاتها كعدم الاستقرار السياسي أو بسبب التخلف السياسي، أو وجود تأثير من طرف جهة معينة على صناع القرار أو بسبب عدم رضا الشعب على السلطة و عدم ثقتهم بها و اما نتيجة ضعف السلطة التنفيذية ، و عدم استقلالية القضاء كوجود ضغوطات معينة تمارس على القضاة مما يؤثر على نزاهة الأحكام و القرارات الصادرة عن الجهات القضائية المختصة خاصة في بعض الجرائم الحساسة و التي لها علاقة وثيقة بجرائم الفساد بصفة عامة و الاختلاسات و تبديد أموال الدولة و هذه كلها تدخل ضمن التهديدات السياسية.هناك صنف آخر من التهديدات و هي العسكرية و التي تتمحور أساسا حول ضعف القوة العسكرية للدولة في حد ذاتها مما يجعلها محل أطماع لدول الجوار، أو وجود مشاكل ولدت التفرقة بين الجيش، أو وجود حرب أهلية كلها عوامل عسكرية تشكل تهديدا داخليا للأمن في الدولة[7].

بالإضافة الى وجود عوامل اقتصادية بسبب التخلف الاقتصادي داخل الدولة نتيجة ارتفاع معدل الفقر، و شبح البطالة و بالتالي تدني المستوى المعيشي للأفراد، و ارتفاع معدلات الاستهلاك، ضعف الانتاج الزراعي و عدم كفايته، كذلك ضعف الانتاج الصناعي و تدهوره مما

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

يشكل عائقا اقتصاديا كبيرا اذ يؤدي الى تدني الاقتصاد المحلي و بالتالي انخفاض الخدمات المرفقية التي تحقق رغبات الأفراد و توفر لهم احتياجاتهم.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

يقصد بالعوامل الخارجية التي تهدد الأمن الاقليمي للدولة وجود مؤثرات خارجية بسبب اختلاف موازين القوى أي تعد هذه العوامل مصادر تهديد ذات طابع دولي أو اقليمي.

هناك من يرى أن هناك مصادر تهديد من دول الجوار خاصة اذا كانت هذه الدول غير مستقرة سياسيا، اذ قد تتحول في أي لحظة كمصدر تهديد للأمن الداخلي للدولة، و يتسع نطاق التهديد ليشمل انتشار لبعض الظواهر الخطيرة كالقرصنة و انتشار التهريب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية و غيرها.بل أن جرائم الجوسسة و اختراق مجالات الدولة لم بعد يتم بالوسائل التقليدية و انما بالوسائل التكنولوجية الحديثة و المتطورة و بواسطة الأقمار الصناعية و بالتالي أصبحت الحروب لا تتم بالأسلحة و انما أصبحت حرب معلومات كما أطلق عليها اتحاد العلماء الأمريكيين[8]. فالشعوب بصفة عامة تحتاج أن تعيش في ظل ظروف أمنية سواء على المستوى الداخلي أو حتى العالمي و لعل الأمن الانساني هو أحد متطلبات الشعوب في الآونة الأخيرة[9].فمصادر التهديد الخارجية للجزائر على الشريط الحدودي لها كثيرة و متنوعة و لعل أبرزها:

أ- النزاع الذي تشهده دولة مالي على الشريط الحدودي للجزائر و انعكاساته الخطيرة على الأمن الداخلي و حتى الاقليمي خاصة مع وجود أزمة الطوارق التي تعتبر من أقدم التحديات التي تواجه الأمن الاقليمي للجزائر.

ب- تداعيات الأزمة التونسية على الحدود الجزائرية و ما تشهده هذه الأخيرة من ضعف في اقتصادها المحلي، انتشار ظاهرة الارهاب، جريمة التهريب غير المشروعة التي تمس السلع و البنزين، ضعف قوتها العسكرية و انتشار ظاهرة الارهاب.

ج- الأزمة الليبية و التي تعتبر الخطر الداهم الذي يهدد أمن و استقرار الجزائر و سلامة ترابها الوطني خاصة بعد اتساع نشاط التنظيمات الارهابية و تنامي الجريمة المنظمة و ظاهرة التجارة بالسلاح.

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية و آثارها

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

إن الأهمية الجيوسياسية التي تحتلها الجزائر باعتبارها جزء من حوض المتوسط، جعلها تحتل الصدارة بين دول شمال افريقيا خاصة و أن حوض المتوسط يعتبر منطقة عبور للتجارة العالمية، اذ تعتبر الجزائر قوة طاقوية اقليمية قوية بثرواتها الطبيعية ، جعلها محط أنظار العديد من الدول التي استغلت الأزمات الداخلية التي تمر بها دول الجوار لتحاول أن تبسط نفوذها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية على الجزائر

إن الجزائر دولة اسلامية، مغاربية متوسطية، افريقية جمعت بين ثلاثة عوامل أساسية كانت هدفا و وجهة العديد من الظواهر الخطيرة التي أضحت تهدد أمنها و استقرار حدوده الاقليمية، فظهرت الجريمة المنظمة و التهريب و الهجرة السرية و غيرها و بالتالي أصبحت هناك تهديدات أمنية تؤثر على الأمن الداخلي للجزائر كما سوف نتطرق لبعض هذه التهديدات على سبيل المثال لا الحصر.

الفرع الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أخطر الظواهر التي عرفتها مختلف الدول سواء في القارة الافريقية أو الأوروبية حيث تعتبر الجزائر منطقة عبور الى أوروبا من جهة كما أنها أصبحت الوجهة الرئيسية لشعوب الدول المجاورة من جهة ثانية.

و تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الانسان من مكان اقامته و بيئته الطبيعية و الاجتماعية الى بيئة طبيعية و اجتماعية أخرى سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو خارجها، و لقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: انتقال السكان من منطقة جغرافية الى أخرى و تكون عادة مصاحبة لتغير محل الاقامة و لو لفترة محددة[10] و للإشارة فقد أبرمت اتفاقية دولية بشأن المهاجرين و أنشئت منظمة دولية للهجرة سنة 1951 حيث تعمل هذه الأخيرة على المساعدة و ضمان ادارة الهجرة بشكل منظم و انساني و تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة و تقديم المساعدة الانسانية للمهاجرين و اللاجئين و النازحين[11].ان نشوب النزاعات المسلحة و الحروب الداخلية داخل الدول الافريقية أدى الى اللاأمن و عدم الاستقرار السياسي فيها مما دفع بشعوبها الى الهجرة نحو الدول المجاورة بحثا عن الأمن و الأمان، فكانت الجزائر هي الوجهة الأساسية للعديد من المهاجرين الأفارقة [12]، و لعل السبب الرئيسي في ذلك الموقع

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الاستراتيجي و الجغرافي الممتاز الذي تحتله الجزائر في شمال افريقيا اضافة الى مميزاتها الاقتصادية و ثرواتها الطبيعية التي جعلتها تحتل الصدارة في هذه القارة .

فقد أثار موضوع الهجرة الدولية للمواطنين الأفارقة نحو الجزائر بحثا عن ظروف معيشية مناسبة جدلا كبيرا، خاصة أمام كثرة تدفق هؤلاء المهاجرين اذ أصبحت المدن الجزائرية تعج بالأفارقة و من ثم أصبح لزاما عليها ضمان ظروف معيشية و صحية و أمنية ملائمة لهم عملا بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان. و أمام عدم اكتراث السلطات الجزائرية في تعاملها مع هذه المسألة بجدية بالإضافة الى تأثير هذا الأمر على الأمن الداخلي الجزائري و انتشار ظواهر غريبة عن المجتمع الجزائري كظاهرة التسول خاصة. و بالتالي فقد أثار موضوع الهجرة الأفريقية الى الجزائر جدل الباحثين و الأكاديميين و حتى رجال القانون للوصول الى حلول قانونية جذرية.

لقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمسائل الأمنية بسبب التباين بين البيئة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري و المهاجرين غير الشرعيين مما أدى الى انتشار الجرائم،

و الأمراض و الأوبئة، اضافة الى العديد من السلوكات و الانحرافات و كلها تحديات يجب على السلطة مواجهتها اذ يشكل ذلك تحديا أمنيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و ثقافيا.ان الهجرة السرية أو غير نظامية أو غير الشرعية تعد تهديدا أمنيا للجزائر خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الدولة الجزائرية و بالتالي فهي تشكل خطرا كبيرا على أمن الحدود و على المجتمع بصفة عامة لذلك يجب على السلطات المعنية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة و الجدية للحد من هذه الظاهرة.

الفرع الثاني: التنظيمات الارهابية

يعرف الارهاب على أنه: " استخدام غير مشروع للعنف أو بالتهديد به بواسطة فرد أو جماعة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا أو تهديد لحريات أساسية و يكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما"[13].لقد شهدت الساحة الدولية العديد من الأعمال الارهابية من خلال تشكيل تنظيمات ارهابية من طرف متطرفين منشقين عن دولهم غايتهم زرع الخوف و الرعب في أوساط المواطنين و هناك عدة أشكال للإرهاب هناك الارهاب الداخلي، الارهاب الدولي، ارهاب الدولة. و لم تسلم الجزائر من هذه الظاهرة في فترة العشرية السوداء كما أطلق عليها، الا أن الدولة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

انتهجت استراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة و بالفعل فقد كانت المصالحة الوطنية اجراء مكن الجزائر من تخط الجرائم الارهابية.

و لقد شهدت الجزائر تهديدا اقليميا بسبب انتشار ظاهرة الارهاب، حيث بسبب اتساع التنظيمات الارهابية و اعتدائها على العديد من المراكز الهامة في الدولة[14] ، نتيجة ظهور ما يسمى بالربيع العربي و الثورات الشعبية في العديد من الدول الرافضة لسياسات رؤوسائها. فانشقت مجموعة من الأفراد عن دولها و كونوا تنظيمات ارهابية اعتدت على العديد من الدول كسوريا ، لبنان، مصر ، تونس، ليبيا و غيرها من الدول الافريقية الأخرى، بالإضافة الى الأزمة المالية في منطقة الساحل.و بالتالي شكل الارهاب تحديا و تهديدا اقليميا للحدود الجزائرية التي أضحت مهددة بسبب تأزم الوضع في ليبيا و انتشار الجماعات الارهابية على الحدود الجزائرية ، حيث ارتبط الارهاب فب حوض المتوسط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و هو يشكل تهديد كبير للمنطقة.و من ثمة وجدت الجزائر نفسها ملزمة باتخاذ كافة الاجراءات الأمنية المناسبة من أجل حماية حدودها و أمنها الاقليمي و الداخلية من خلال تجنيد كافة الوسائل المادية و الكوادر البشرية لمكافحة ظاهرة الارهاب، و ضمان امنها و سلامة ترابها الوطني.

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة من أخطر النظم الاجرامية الحديثة التي لها انعكاس سلبي على استقرار المجتمعات البشرية و استقرار و أمن أفرادها[15].و تعرف الجريمة المنظمة على أنها مشروع اجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من أجل القيام بأنشطة اجرامية على أساس دائم و مستمر، و يتسم هذا التنظيم بكونه ذو بناء هرمي ، و يحكم هذا الكيان نظم و لوائح داخلية تضبط سير العمل يستخدم في سبيل تحقيق أغراضه العنف و الابتزاز و الرشوة في افساد المسؤولين ، و في افساد أجهزة الحكم، أو أجهزة ادارة العدالة بهدف تحقيق أقصى استفادة من القيام بنشاط اجرامي[16].

و تتعدد أشكال الجريمة المنظمة بين تجارة المخذرا ت ، و غسيل الأموال، و تجارة النساء و الأطفال، و سرقة السيارات، و غيرها من الجرائم الالكترونية. و تشكل الجريمة المنظمة في منطقة حوض المتوسط خطرا كبير على سيادة الدول و استقرارها الأمني من خلال قيام أطراف الجريمة بارتكاب أنشطة غير مشروعة على أراضيها بهدف اختراق سيادتها ،اذ كانت هذه الدول

شرابشة ليندة، المجلد العاشر، العدد 3، ديسمبر 2019، ص ص 313-327
E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تعتبر ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسيا لها، حيث كانت تعتبر ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسيا لها، و هو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية و الادارية، و بالتالي فان تنامي هذه الظاهرة انما يشكل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية [17].

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها عصابات التهريب مصدر خطر على الجزائر و على حوض المتوسط بصفة عامة اذ نجد مثلا ترويج المخذرات التي أصبحت تغزو صحراء افريقيا مرورا بليبيا و المغرب باتجاه الجزائر و من ثم فهي تؤدي الى الاضرار بالشباب، و انتشار العنف في ظل ضعف الأجهزة الأمنية على التصدي لهذه الظاهرة. فالجريمة المنظمة تعد خطرا حقيقيا تؤثر على الاقتصاد الوطني للدول من جهة، و الى تفشي الفساد داخل المجتمع، و التأثير على صانعي القرار و فقدان الثقة فيهم، بسبب انتشار الرشوة و تبييض الأموال و غيرها، فالجزائر هي أمام تحد أكبر لمكافحة هذه الجريمة العابرة للحدود.

المطلب الثاني: آثار التهديدات الأمنية و سبل مواجهتها

ان الأوضاع اللاأمنية التي تعيشها الدول المجاورة للجزائر خاصة بعد الأزمة المالية و تأثيرها على دول الساحل، الأزمة الليبية، الانتقال السياسي للسلطة في تونس ، و بعد سقوط أنظمة الحكم في كل من مصر، تونس، ليبيا و ما صاحبه من انتشار للعنف، و الفوضى ، اللاأمن ، أثر ذلك سلبا على الأمن في الجزائر فوجدت هذه الأخيرة نفسها ملزمة بتأمين حدودها و رسم استراتيجية فعالة تؤمن بموجبها اقيمها الذي بات مهددا من كل الجهات.

الفرع الأول: آثار التهديدات الأمنية على الجزائر

إن التهديدات الأمنية الاقليمية التي تهدد الجزائر تؤدي الى ترتيب عدة آثار سلبية على الجمهورية الجزائري خاصة فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية ، الاجتماعية و حتى السياسية[18]، و فاقم الأوضاع في دول الجوار بعد سقوط العديد من الأنظمة السياسية أدى الى تفاقم ظاهرة الارهاب و الهجرة غير الشرعية [19]، التي أصبحت هاجسا يهدد أمن الجزائر و المجتمع بصفة خاصة اذ تنتشر الاوبئة و الأمراض و الآفات الاجتماعية من جهة أخرى، المخذرات، الاتجار بالبشر، جرائم الاعتداء على الأشخاص، جرائم التسول و كذلك كثرة اللاجئين و النازحين الى الجنوب الجزائري ، اذ أصبحت الشوارع في كل المدن الجزائرية تعج بالأفارقة....

أما من الناحية الاقتصادية فانتشار ظاهرة تهريب المواد الغذائية على الحدود الجزائرية، و المواد الأخرى كالبنزين و المازوت أدت الى الاضرار بالاقتصاد المحلي و انهيار الدينار الجزائري و هو

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ما زاد الأمر سوءا، كما أن الجزائر تقوم بصرف أكبر قدر ممكن من ميزانيتها في سبيل مكافحة الارهاب و تأمين الحدود مع دول الجوار.

إن الجزائر هي أيضا أمام تحديات علمية و تكنولوجية متطورة خاصة بعد التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال التسلح، و بسبب موقعها الاستراتيجي و غناها بالثروات الطبيعية، و نجاح أفراد الجيش الوطني الشعبي للتصدي لكافة التهديدات الخارجية جعلها عرضة للجوسسة الالكترونية من طرف العديد من الدول الأجنبية.

الفرع الثاني: سبل مواجهة التهديدات الأمنية

ان الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تعيشها دول الجوار و التي أثرت على الأمن الداخلي الجزائري و على الأمن الاقليمي استوجب ضرورة اتخاذ الدولة لكافة السبل و الاجراءات للتصدي لهذه التهديدات سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية.

أولا: الناحية الداخلية

فمن بين الاجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة على الصعيد الداخلي العمل على تأمين استقرارها السياسي و الاقتصادي من خلال اتخاذ مجموعة من الاصلاحات السياسية و الاقتصادية[20] من أجل الرفع بالدولة الى مصاف الدول الكبرى، و لعل الأحداث الأخيرة التي شهدتها الجزائر منذ شهر فيفري 2019 هي خير دليل على ضعف و انهيار السياسة الداخلية التي انتهجتها الدولة في السنوات الأخيرة و التي انعكست سلبا على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمواطن الجزائري و حتى حياته السياسية اذ فقد المواطن الجزائري ثقته في كل المسؤولين السياسيين الذي لم يولوا اهتماما بانشغالات الشعب و مطالبه.و من ثم وجب اعادة بناء الجزائر من الناحية الداخلية حتى تتمكن من اجتياز هذه الأزمة و تحقيق كافة المطالب الشعبية.و احترام مبدأ الشفافية و بناء دولة القانون التي تستقل فيها السلطة القضائية عن بقية السلطات و تبتعد كل البعد عن الضغوطات التي تمارس عليها، فالإصلاحات السياسية يجب أن تكون موضوعية تخدم مصلحة الشعب و الدولة على حد سواء.

كذلك ضرورة اجراء تعديل دستوري شامل يتماشى مع متطلبات الدولة و مصلحة الشعب و اجراء انتخابات نزيهة و مشروعة تاركة للشعب حرية اختيار الرئيس الذي يمثلهم في الداخل و في المحافل الدولية، مع ضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية واسعة تجعل من الانتاج المحلي يخدم الاقتصاد الوطني مع اعطاء فرصة للمنتوجات المحلية للرواج في الأسواق الوطنية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ثانيا: الناحية الخارجية

أما من الناحية الخارجية أو الإقليمية خاصة فيجب على الدول اتخاذ التدابير التالية:

1- تأمين الجزائر لحدودها من خلال سياسة التطويق الأمني لكافة الشريط الحدودي الجزائري مع دول الجوار خاصة في حدودها مع دولة مالي بسبب الأزمة المالية الخطيرة، و حدودها مع ليبيا و بالفعل فقد انتهجت الجزائر هذه الاستراتيجية حتى تتمكن من مكافحة الجريمة المنظمة، و جرائم التهريب.

2- العمل على التدخل و حل النزاعات الاقليمية بين الدول بحيث يترتب على الدبلوماسية الجزائرية اللجوء الى الوساطة لحل النزاعات الافريقية حتى لا تتفاقم الخلافات و تتسع دائرة النزاعات بين الدول، و مثال ذلك الأزمة الليبية التي جعلت من الوضع الأمني يتراجع بسبب احتدام النزاع بين أطراف ليبية جعل من امكانية المصالحة شبه مستحيلة مما أدى الى ظهور التنظيمات الارهابية و التي امتدت حتى الى الحدود التونسية و هذا ما يدفع بالسلطات الجزائرية أن تكون على يقظة تامة لتأمين المنطقة خاصة أمام ضعف و محدودية القدرات المالية و العسكرية لدول الجوار مما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة تحقيق الأمن في المنطقة.

لقد تأثرت الجزائر بالأوضاع اللاآمنة التي عاشتها و لا تزال تعيشها دول الجوار و ذلك بع الثورات التي شهدتها دول الجوار بهدف تغيير الأنظمة السياسية القائمة، و المساهمة على تحسين الظروف التي تعيشها شعوب هذه الدول فسقطت الأنظمة السياسية في كل من مصر، تونس، ليبيا كما شهدت دولة مالي أزمة خطيرة أدت الى المساس بالأوضاع الأمنية في دول الساحل ، كل هذه التهديدات الأمنية الاقليمية التي تتعرض لها الجزائر من طرف دول الجوار جعلها تواجه هذه التحديات على المستوى الداخلي و حتى الخارجي اذ وجدت الجزائر نفسها مضطرة الى تأمين حدودها و أيضا مساعدة هذه الدول من أجل توفير الأمن و الاستقرار في المنطقة بصفة عامة و لن يتأتى هذا الا بتجنيد مجموعة من الوسائل المادية و البشرية لتحقيق هدفها و هو ضمان حماية أمنه و سلامة ترابها الوطني الا أنن استفحلت العديد من الظواهر الخطير كظاهرة الهجرة السرية على الحدود حيث كانت الجزائر تشكل الوجهة الرئيسية كما أنها تعد منطقة عبور الى أوروبا ، و عليه من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموع من النتائج و تقديم بعض التوصيات الضرورية و التي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أولا: النتائج

1- ان سقوط الأنظمة السياسية في العديد من الدول أدى الى فقدان الشعوب لثقتها بممثليها مما أثر على الحياة السياسية و أضحى يشكل عامل يهدد أمن و استقرار الحدود الجزائرية.

2- انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود و ظهور التنظيمات الارهابية التي أصبحت هاجسا خطيرا يهدد الامن الداخلي، الاقليمي و حتى العالمي.

3- انتشار ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية و التي أثرت سلبا على الاقتصاد المحلي، و على القدرة الشرائية المواطن الجزائري.

4- انهيار الاقتصاد الجزائري بسبب تراجع أسعار النفط و انهيار قيمة الدينار الجزائري مما دفع بالدولة الى اتباع سياسة التقشف.

5- سعي الدبلوماسية الجزائرية الى التدخل كوسيط لمحاولة حل مختلف النزاعات بين دول الجوار بعيدا عن التوتر مع استبعاد مسألة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول.

6- ظهور العديد من المشاكل الداخلية مما دفع بالشعب الجزائري الى الخروج للشوارع في اطار الحرك الشعبي للمطالبة بالتغيير في مختلف المجالات و على جميع الأصعدة شأنه في ذلك شأن بقية الدول التي تطالب بالتغيير.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة التنسيق بين السلطة و الجزائرية و دول الجوار من أجل مكافحة الجريمة المنظمة و جرائم غسيل الأموال التي استفحلت في الآونة الأخيرة، و العمل على القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود.

2- اتخاذ كافة الاجراءات الأمنية الضرورية من أجل تأمين الحدود مع دول الجوار خاصة في ظل الظروف الداخلية التي تعيشها الجزائر في اطار الحراك الشعبي في الداخل للمطالبة بالتغيير و تحسين الظروف الاقتصادية للمواطن الجزائري حتى لا تتفاقم الأمور خاصة أن الجزائر هي محل لأطماع العديد من الأعداء.

3- العمل على مكافحة ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية لما لها من تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني مما ولد أعباء مالية على خزينة الدولة.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

4- رسم سياسة أمنية اقليمية تشترك فيها كافة دول الجوار الى جانب السلطات الجزائرية من خلال توظيف وسائل مادية بشرية حتى لا تتكبد الجزائر أعباء مالية تثقل كاهل المؤسسة العسكرية.

5- ضرورة تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حتى لا تكون الجزائر عرضة للتدخل من قبل أي كان. فالجزائر كفيلة بحل مشاكلها بنفسها خاصة في ظل الظروف الراهنة.

6- ضرورة اتباع الجزائر لاستراتيجية اقتصادية ناجعة تمكنها من تنمية و تطوير الاقتصادي المحلي و الابتعاد عن التبعية الاقتصادية للخارج من خلال التقليل من الاستيراد و الاعتماد على الاقتصاد الوطني.

الهوامش:

[1]- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة في الملتقى الدولي،" الجزائر و الأمن المتوسط" واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب و الدراسات الاستراتيجية، الجزائر،2008، ص 271.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته، و صيغته، و تهديده، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 10.

[3]- فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 62.

[4]- سليمان عبد الله الحربي، المقال السابق، ص 11.

[5]- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي و التطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، دار الموقف العربين مصر، 1984، ص 38.

[6]- مدحت أيوب، الامن القومي العربي، مركز البحوث العربية، مصر، 2003، ص 53.

[7]- محمود محمد خليل، الأمن في الاسلام، دون ذكر دار النشر، القاهرة، 2000، ص 27،28.

[8]- عبد الوحيد م، حرب المعلومات ....تحديات القرن الواحد و العشرين، مجلة الجيش، العدد 482، 2003، ص 9.

[9]- CHARLES- Philippe David et JEAN François Rioux. **Le concept de sécurité humaine** , in : JEAN François Rioux (dir), la sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales. L'harmattan, paris, 2001, p 21.

[10]- محمد أعبيد الزنتاني ابراهيم، الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص 145.

[11]- أنظر الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة :www.un.org

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[12]- Laurent Beurdeley, la pollitique de sécurité et de stabibilité au magureb,thése doctorat au sciences juridiques,Université de REIMS CHAMPAGNE- ARENNE,2016,P 20.

[13]- نبيل أحمد حلمي، الارهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 19.

[14]- امام حسنين عطا الله، الارهاب النيابي القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، دون سنة نشر، ص 97.

[15]- عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016،2017، ص 15.

[16]- نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 57.

[17]- شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة، القاهرة، 2001، ص 3.

-كذلك: محسن عبد الحميد أحمد، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 1999، ص 87.

[18]- عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الارهابية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005،ص 111.

[19]- محمد الادريسي: اتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي و الإرهاب و تجارة المخدرات و مشكل الصحراء، آراء و مناقشات، المستقبل العربي، ص 136.

[20]- عبد القادر عبد العالي، الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، د.س.ن، الدوحة، ص 12،13.